

## وثيقة رقم 329 :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس<sup>329</sup> [مقتطفات]

22 كانون الأول/ ديسمبر 2011

إن الجمعية العامة،

(.....)

وإذ تؤكد ضرورة احترام وصون الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها وتواصلها وسلامتها، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ تذكر بضرورة إنهاء جميع أعمال العنف، بما فيها أعمال الترويع والاستفزاز والتحرش والتدمير،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

1- تعيد تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة؛

2- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر؛

3- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتعرب عن الأمل في أن تعالج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛

4- تؤكد أن ما تقوم به إسرائيل حالياً من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني حرماناً خطيراً من موارده الطبيعية، وتدعو في هذا الصدد إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية التي أكدتها الفتوى الصادرة في 9 تموز/ يوليه 2004 عن محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها قرار الجمعية العامة دإط - 15/10؛

5- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، فيما يتعلق بتغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛

- 6- تطلب أيضاً إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل خطراً جسيماً على مواردهما الطبيعية، ولا سيما الموارد من المياه والأرض، ويهدد بيئة السكان المدنيين وصحتهم ومرافقهم الصحية؛
- 7- تطلب كذلك إلى إسرائيل أن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي، وهو ما تترتب عليه جملة أمور، منها إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني؛
- 8- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالأثر التراكمي لقيام إسرائيل باستغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل وإتلافها واستنفادها، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية".

### وثيقة رقم 330 :

#### بيان صحفي لوزارة الخارجية الإسرائيلية حول المفاوضات واللجنة الرباعية الدولية<sup>330</sup>

22 كانون الأول/ ديسمبر 2011

إسرائيل تدعو الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن إلى دعم خطة الرباعية الدولية وتجنب تشويهها.

تدعو إسرائيل الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إلى دعم استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين اعتماداً على خطة الرباعية الدولية، وهي الخطة التي تبنتها إسرائيل رغم رفض السلطة الفلسطينية لها.

إن على الأعضاء الأوروبيين الالتزام بنص خطة الرباعية والامتناع عن تفسيرها بما يتعارض معها نصاً وروحاً، إذ إن هذا التشويه إنما يزيد العراقيل التي تعترض طريق استئناف المفاوضات السلمية، كما أن التدخل في شؤون إسرائيل الداخلية، بما فيها القضايا المفترضة حلها في إطار المفاوضات، لا يعزز المكانة التي تريد هذه الدول التحلي بها.

وتنصح إسرائيل الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن بالتركيز على الأجندة الدولية بدل قلب سلم الأولويات المناسب للمجتمع الدولية رأساً على عقب. فقد كان عليها خلال النقاش الذي جرى في مجلس الأمن التركيز على إحلال السلام في مناطق سفك الدماء مثل سوريا ودعم إحلال الديمقراطية والاعتدال في الدول العربية الساعية للتحرر واحتواء خطر سباق التسلح النووي الإيراني الذي يتهدد العالم. وإذا كانت هذه الدول، وبدل المساهمة في استقرار الشرق الأوسط من خلال هذه الإجراءات، تبذل جهودها في المزايدات في غير محلها، وبالذات مع الدولة التي يعرف جهازها القانوني والقضائي